

مجال الجغرافيا السياسية

تبين خريطة العالم السياسية نمطا توزيعيا للدول بأنواعها المختلفة ، لا يتفق الا قليلا والاقاليم الطبيعية المعروفة لرجال الجغرافيا أو لا يتفق معها اطلاقا . والظاهرة التي تتميز بها كل هذه الدول هي أنها لا شيء مشترك بينها في الظاهر ، ومع ذلك فكل منها تشل المجهود المنظم الذي يبذله سكانها للملاءمة بين نشاطهم ، سواء أكان سياسيا أم غير سياسي ، وبين أحوال بيئتهم ، مما ترتب عليه أن قارىء الخريطة يواجهه منظر متعدد الألوان يدعو الى الحيرة ، وقد تزداد حيرته عندما يعلم أن التفاصيل التي يراها على الخريطة معرضة للتغير في فترات كثيرة متقاربة نسبيا .. وعلاوة على ذلك فإن نسبة التغير وحدوثه يختلفان زمانا ومكانا ، ذلك أن الدول لها صفة الثقل بدرجة واضحة

وميدان دراسة الجغرافيا السياسية يعنى باعتبارين أساسيين : أولهما ، وهو ذو أهمية رئيسية ، تحليل العلاقات بين المجتمع والبيئة الطبيعية ، وبما أن كل الدول ، بطبيعة كونها عناصر مكونة للتركيب السياسى العالمى ، لها علاقات وثيقة نوعا ما بدول أخرى ، فإن هذه العلاقات تنقسم الى مجموعتين ، أو مظهرين ، كثيرا ما يكون ترابطهما محكا لقدرة المسؤولين على رسم سياستها . غير أنه لا يجب المبالغة في تقسيم هذه العلاقات الى علاقات داخلية وأخرى خارجية ، لأنه يهيبىء لنا طريقة نافعة لمعالجة الموضوع بطريقة تحليلية . ففي كل دولة منظمة أقسام ادارية شبيهة بوزارة الداخلية ووزارة الخارجية فى بريطانيا . ويبدو أنه ليس هناك تعاون كاف بين هاتين الهيئتين الحكوميتين ، ومع ذلك فإن مجرد وجودهما يدل على الازدواج فى

وظيفة الدولة . وفشل الزعماء السياسيين في التنسيق بين النشاط الداخلي وبين نشاط الدولة على اعتبار أنها أحد العناصر التي يتكون منها النظام الدولي ، هذا الفشل هو الى حد كبير السبب في ذلك التفكك وعدم الاستقرار اللذين قد ينتهيان بحرب عالمية . وهذا التقسيم يستعمل هنا فقط لتسهيل التحليل ، ولكن يجب أن نحتاط فنقول ان العصر الحديث يحتم قبل كل شيء وجود التكامل بين العلاقات الداخلية والخارجية للدولة ان اليابس من سطح الكرة الارضية بما يحتويه من بيئات جغرافية لا حصر لها ، ينقسمه الآن عدد كبير من الدول التي لا تنتمي جميعا الى أى نوع محدد المعالم ، ولكن لكل منها ثلاثة عناصر رئيسية : أرضها ، وشعبها ، وأنظمتها ، التي يمكن تحليلها ووصفها ورسمها على خرائط بقدر كبير من الدقة . ومهما كان الاقليم الذي يعيش فيه الشعب ، ومهما كان النظام السياسي الذي يخضع له ، فان نشاط هذا الشعب يمثل جزءا على الأقل الاستجابة لظروف البيئة ، التي تحد بدورها وتؤثر في ذلك النشاط البشرى الذي يقوم به الشعب داخل الاطار الاقليمي

والدولة لا يمكن أن توجد في فراغ ، أى دون أرض تعيش فوقها ، وكذلك لا يمكن أن تتكون من الأرض دولة دون شعب . وقد يكون هناك أناس بلا جنسية ، ولكن لا يمكن أن تكون هناك دول بلا سكان ، مع أن بعض الوحدات السياسية الحديثة بها مساحات تقل فيها كثافة السكان جدا . فالدعامتان اللتان تقوم عليهما الدولة اذن هما : الأرض ، والشعب ، وتربط بينهما صلات وثيقة . وليس هذا مجرد حتمية جغرافية اذ ليس من الضروري أن شعبا يقطن أرض دولة ما يتفاعل مع ظروف بيئتها بطريقة معينة ، ومن ثم كان التنوع العظيم في التنظيمات السياسية والاقتصادية القائمة في العالم ، والتي يحتمل أن تستمر قائمة . وما يمكن أن يقال بصفة عامة عن هذه الناحية من الجغرافيا السياسية ، هو أن كل بيئة تقدم فرصا معينة يستطيع سكانها أن ينتفعوا أو لا ينتفعوا بها . وقد تبقى ساكنة ولا يقدرها الشعب حتى يصل في نموه الى مرحلة ملائمة

وينعكس مدى تحقيق فرص البيئة والارتفاع بها على نجاح الخطط الاقتصادية والأساليب السياسية لدولة معينة ، ولكن هذا لا يستلزم أن نفس أساليب هذه الدولة وطرقها يمكن تطبيقها كما هي على مجموعة أخرى من ظروف البيئة . ومن النتائج النافعة المستمدة من دراسة الجغرافيا السياسية انه ليس من الحكمة فرض نظم ثبت نجاحها في حالة ما على دول أخرى وبخاصة في المجال السياسي

فكل دولة حديثة ، اذن ، تمثل اندماج ثلاثة عناصر هي : أراضي الدولة ، وشعبها ، والعلاقات الكائنة بينها . فأما العنصران الأولان منها فكثيرا التنوع ، وأما الثالث فمعتد الى أبعد حدود التعقيد ، ولا يخضع في أى مكان لقوانين رياضية ، لكن له في كل مكان صفة ديناميكية نظرا لأن هذه العلاقات تخضع لتطور ونمو لا ينقطعان . وواضح أن دراسة كل ناحية من هذه العناصر الثلاثة تقع خارج نطاق الجغرافيا السياسية . فان فن الحكم يتناول فرعاً من أفرع نشاط الدولة ، ويمكن أن يضاف الى ذلك أن من يارسونه كثيرا ما يبدون جهلاً فاضحاً ليس بالعلاقات بين البيئة والشعب فحسب ، بل أيضا بهذين العنصرين ذاتهما . فالبيئة الجغرافية يقع معظمها في مجال الجغرافيا الطبيعية ، بينما توزيع السكان واختلاف كثافتهم ميدانها دراسة الديموجغرافيا (الجغرافيا السكانية). وكل من رجال التاريخ والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس يهتم بعنصر أو أكثر من العناصر الأساسية للدولة

ومع اعترافنا بما لهذه الدراسات وغيرها من فضل ، فان رجل الجغرافيا السياسية له حقا مجال أوسع . ذلك أنه يرى كل دولة كأنها وحدة لها مظاهرها المميزة لها التي تربطها مع العلاقات الداخلية للدولة . غير أنه يراها في نفس الوقت جزءا من اطار أعظم ، هو العالم الذي نعيش فيه ، والذي يدرك هو طبيعته المشتركة نظرا الى العلاقات الكائنة بين أجزائه المكوّنة له ، ويحاول أن يحلّها ..

على ان هذا الادراك لازدواج الدولة اجمالا وعلى اعتبار أنها جزء من

كيان أكبر ، هو أحد العوامل التي تميز الجغرافيا السياسية عن الدراسات الأخرى .. فليست هناك أية حالة نجد فيها حدا فاصلا دقيقا بين وظيفتي الدولة في الداخل والخارج ، ذلك أن مجموعتي العلاقات مرتبطنان في الواقع ارتباطا وثيقا . فمرحلة النمو التي تصل اليها الدولة عن طريق العلاقات الداخلية وعمل هذه العلاقات معا في سهولة ويسر ، وخير العنصر البشري في الدولة هذه كلها تؤثر لا محالة في علاقاتها الخارجية

وعلى العكس من ذلك فإن العلاقات الخارجية اذا اضطربت فانها قد تظل بالعلاقات الداخلية لدرجة لا يستطيع السكان احتمالها ، فتدفعهم الى اتخاذ اجراء قد يبدو مستحيلا في ظروف أخرى . وقصارى القول ان البيئة المباشرة لأية دولة لا يكون لها بقاء الا داخل نطاق بيئة أكبر وأوسع منها تشملها . فاذا كان هدف رجال السياسة ايجاد التناسق بين علاقات المجتمع وبين هاتين المجموعتين من ظروف البيئة المرتبطتين معا ارتباطا وثيقا ، فان هدف الجغرافيا السياسية تحليل وتسجيل الأسس الجغرافية للعلاقات البشرية التي من غيرها لا يمكن للمجتمعات أن تعيش

هذا عن الاعتبار الأساسي الأول في الجغرافيا السياسية . أما الاعتبار الأساسي الثاني فهو أن الدول عرضة للتغير وبخاصة خلال فترات مثل القرن الحالى ، قد يثبت أنه أعظم عصر للتجارب والكشوف عرفه التاريخ . وليس تعرض الدولة للتغير مقصورا بأية حال على ظروفها الداخلية ، ولكنه يتناول أيضا علاقاتها الخارجية . ومع أن فكرة التغير ليست كشفا حديث العهد ، فليس هناك شك في أن سرعة التغير في الوقت الحاضر قد ازدادت كثيرا فأصبحت أعظم وأوسع نطاقا منها في العصور السابقة . ولربما كانت النتيجة الرئيسية هي الادراك المتزايد للعلاقات بين المجتمعات وبيئاتها ، يصحبه تقدم مشترك في تكييف البشر لأنفسهم وفق بيئاتهم ، وهو ما يوصف أحيانا وصفا غير دقيق « بالسيطرة على الطبيعة »

وهذه العبارة بعيدة عن الدقة برغم الأعمال العظيمة التي توصل اليها الانسان في نواح كثيرة . ومع ذلك يجب أن نسلم بأن الانسان قد وصل

الى ظروف تمكنه على الاقل من الحصول على حاجاته المادية بدرجة لم تكن قط ميسورة من قبل ولا تزال الملايين من الصينيين تسوت جوعا كل عام ، كما أن الرخاء المادى للملايين أخرى من الهنود لا يسكن أن يقال عنه انه وصل الى مستوى مرض ، ولكن حتى في مثل هذه الحالات القصوى فإن تحسين وسائل النقل والقدرات التنظيمية قد أدت الى بعض التحسن . على أنه ليس من التفاؤل السهل أن يرجو الانسان أن تطورات أخرى في أنواع النشاط الزراعى والصناعى قد تسهل الوصول الى مستويات معيشية أفضل في الأقاليم التى لم تلق فيها الجماعات اجمالا غير عناية قليلة

ومهما تكن القوى الدافعة وراء هذه التغيرات فإن لها أهميتها ، حتى ولو كان السبب الوحيد هو أنها يصحبها تطورات واسعة في التفكير السياسى والاقتصادى ، مما يؤثر لا محالة في العلاقات الداخلية والخارجية للدول . فاذا كان السلم لا يتجزأ فذلك الحال في العلاقات الخارجية للدول ، وهذه بدورها لا يمكن فصلها فصلا تاما عن الاحوال الداخلية . فان جفافا ينتاب أمريكا الشمالية له انعكاساته على أوروبا ، و « سياسة استراليا البيضاء » قد تشجع قيام الروح العسكرية في اليابان . كما أن اندلاع نيران الحروب في المكان الذى وقعت فيه مألوف لنا لدرجة انه لا يحتاج الى مزيد من التنويه

وكذلك الآراء ، سواء أكانت أخلاقية أم سياسية أم اقتصادية في طبيعتها ، لا يمكن عزلها داخل حدود أية دولة بمفردها . ذلك انه لم يحدث قط في الماضى أن تعددت وسائل الاتصال بالطريقة التى نراها بها اليوم . فاختراع الطباعة قد ساعد بلا شك على انتشار الآراء ، ونتائج هذا الاختراع لا تزال لها أهميتها غير أن التأثيرات المحتملة للراديو والسينما قد فاقت كل تقدير في وقتنا الحاضر . وحتى الهند بما فيها من مئات الملايين من الأميين قد أقامت « استوديوهات » أفلامها الخاصة ولها ممثلوها وممثلاتها ودور السينما التى أنشئت في معظم مدنها الهامة ، وما زالت

النتائج المباشرة وغير المباشرة لمثل هذا النمو العجيب ، وهو نمو غير مقصور بأية حال على دولة واحدة ، ولا على أى جزء من الكرة الأرضية ، ما زالت تجل عن الحصر ، ولكن احتمالاتها عظيمة القدر

ان رجل الجغرافيا السياسية لا يمكنه أن يتجاهل الصورة الخلفية للاضطراب والتغير لأنها جزء من البيئة التى يعيش فيها الناس . وهى بهذه الصفة ذات أثر موجه على أنماط الدول وطبيعة العلاقات بينها . والمعرفة المتزايدة لا تعنى بالضرورة حكمة متزايدة ، ولكن زيادة الحصول على المعلومات ، وقد أصبحت الآن ممكنة دون حاجة الى وسيلة الكلمة المكتوبة ، قد تؤدى الى نمو رغبات ومطالب فتزيد من سرعة التغير فى أنواع الدول ووظائفها بدرجة تفوق ادراكنا الحالى ، وذلك عن طريق زيادة سرعة التطور

كتب عالم جغرافى مشهور منذ سبعة وعشرين عاما يقول :
 « ... ان المجتمع القومى يمكن تشكيله وهو حديث التكوين لحياة مرجوة ، أما اذا تقادم به العهد فان طباعه تصبح غير قابلة لأى تغيير فى نظام حياته » (١)

وفى ضوء الأحداث والتطورات التى حدثت منذ كتبت هذه العبارة ، هل يمكن ترديد مثل هذا القول اليوم ؟.. لقد كانت روسيا دولة عجوزا فى عام ١٩١٩ ، ولكن ما أعظم التطورات التى طرأت على « نظام حياتها » منذ ذلك التاريخ !.. وماذا عن الصين ؟.. ان الوحدة السياسية قد تبدو مستحيلة التحقيق فيها اليوم ، ولكن أى تنبؤ بشأن الأحداث الكبرى خلال السنوات العشرين القادمة فى تلك البلاد ستثبت الأيام بكل تأكيد تقريبا عدم دقته

والحقيقة الأساسية فيما يتعلق برجل الجغرافيا السياسية ، وفى الحقيقة بالسياسى والمؤرخ أيضا ، هى أن الدول وعلاقاتها تتغير تبعا لتغير الحياة

(١) ص ١٢ من كتاب : « المثل الديمقراطية والحقيقة » للمير هالفورد ماكيندر
 Sir Halford Mackinder - صدر بلندن سنة ١٩١٩

البشرية بأوسع معانى الكلمة . ولا يبقى منها شيء دائما دون تغيير حتى الاطار الجغرافى نفسه . ونظرا للجهود المثابرة المتواصلة للبشرية سعيا وراء التوفيق بين وسائل المعيشة وظروف البيئة يتعرض الشكل الطبيعى للأرض للتعديل . على أن سرعة تغير التنظيم السياسى للمجتمعات أعظم ، سواء فى الداخل أو فى الخارج . وحتى هذه السرعة فى التغير لم تستطع أن تساير التطورات الاقتصادية ، اذ يبدو أن التطور السياسى يتخلف من ناحية الزمن عن التطورات الاقتصادية التى تحدث أولا لأنها تمثل - من وجهة عامة - الوظيفة الأولى للبشرية ، ألا وهى توفير الضروريات الأولى للحياة ، من مأكلا ، وملبس ، ومسكن ، وما إليها ، بينما تأتى التطورات السياسية عادة بعد ذلك لأن احدى الوظائف الرئيسية لكيان الدولة السياسى هى تنظيم أنواع نشاط السكان الاقتصادى وتسييرها

فاذا كان على السياسى والاقتصادى أن يدركا فكرة الظروف المتغيرة فى عالم متغير مع كل ما يترتب على ذلك التغير ، فان رجل الجغرافيا السياسية يهتم بملاحظة تلك التغيرات التى حدثت ، وتسجيلها وتحليلها ، وكذلك تلك التى تستمر الى الوقت الحاضر ..

وفى ضوء ما تقدم يتضح أن الجغرافيا السياسية هى احدى نواحي الدراسة الأوسع مدى والمعروفة بالجغرافيا البشرية ، ولكن فيها عنصرا مميزا له كل الأهمية يعطيها طابع التخصص . ذلك أن الجغرافيا البشرية تتناول العلاقات بين المجتمعات وبيئاتها الطبيعية دون أى قيد ضرورى بالأنواع السياسية الخاصة التى تتخذها تلك المجتمعات . فالوحدة المساحية للجغرافيا البشرية ، اذن ، هى الاقليم الجغرافى عموما ، كبر أو صغر ، وهو يعتبر وحدة طبيعية لها شخصيتها النابعة من تكامل العناصر الطبيعية والبشرية ، ذلك التكامل الذى بدوره يجعل الاقليم له كيانه المميز ، مع أن تخطيط حدوده قد يكون صعبا بل قد يكون مستحيلا

ومن الناحية الأخرى فان الوحدة المساحية للباحث فى الجغرافيا السياسية هى الدولة . وهى وحدة مصطنعة تقريبا ، نظرا لأنها نتيجة

للمجتمعات الواعية التي يبذلها السكان لخلق وحدة سياسية ، قد تختلف ، وهي عادة تختلف ، اختلافا كبيرا عن الاقليم الجغرافي . فمن الناحية العملية قد أظهرت البشرية حتى الآن عجزها التام عن ايجاد أنموذج للدول يتفق مع الانموذج الطبيعي الذي تفترضه الاقاليم الجغرافية . فالجغرافيا السياسية لأوروبا مثلا تبين التضارب بطريقة خاصة . فمن وجهة النظر الجغرافية هناك الكثير مما يؤيد اعتبار أراضي الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط ضمن قارة أوروبا . وكذلك حد أوروبا الشرقي لا وجود له ، في الحقيقة ، في المحيطين : السياسي ، والاقتصادي ، بل انه ليس حدا اداريا داخليا في الاتحاد السوفيتي . ومع ان الحوض الأوسط لنهر الدانوب يبين اطارا مدهشا لدولة واحدة ، فانه منقسم الى وحدات سياسية كثيرة ، يبدو أن الأمل في اتحادها مما قليل

وهناك أمثلة كثيرة مماثلة ليست في أوروبا فحسب ، بل أيضا في أجزاء أخرى من العالم ، وكلها تشير الى نفس النتيجة . ذلك أن الانسان بسبب رغبته الملحة في تكوين دول ، والاحتفاظ بها ، قد تجاهل الاطار الممكن للأقاليم الجغرافية تجاهلا كبيرا ، وهو في سبيل الاحتفاظ بسلامة الدولة اضطر الى أن يفرض حدودا تعسفية كثيرا ما تسبب تصادما بين الدول

فالمناطق التي تتناولها الجغرافيا السياسية هي اذن مناطق محددة واضحة المعالم . ومع أنها تختلف كثيرا في الحجم والشكل والمساحة فانها تمثل وحدات مصطنعة ، وبهذه الصفة يجب الاعتراف بها على أنها حقائق في عالم كثيرا ما يختلط فيه الحقيقي بغير الحقيقي . على ان النقطة الجديرة بالتسجيل هي أن رجل الجغرافيا السياسية في اهتمامه بالدول لديه ميزة الحصول على بيانات احصائية كثيرة جمعت على أساس الدولة ، بينما رجال الجغرافيا البشرية والاقليمية كثيرا ما يتعشرون لعجزهم عن الوصول الى أدلة احصائية تؤيد النتائج التي يتوصلون اليها ، وذلك لعدم وجود جهاز واف لجمع المعلومات المماثلة الخاصة بالاقاليم الجغرافية . وتقضى طبيعة التنظيم السياسي للدول، كما تقضى الاغراض الادارية ، بجمع نتائج

التعدادات وما شاكلها للمناطق الواقعة داخل حدود سياسية معينة . ومن ثم أصبحت دراسة الجغرافيا السياسية ميسرة وأكثر دقة بسبب سهولة الحصول على المعلومات الاحصائية المجموعة التي دونها لا تقوم الحجة يؤيدها الدليل القوي

ولا ينبغي أن يفهم من قولنا هذا أن مجال الجغرافيا السياسية ضيق النطاق . فالعكس هو الصحيح ، لأن عظم تنوع الدول والتعقيد غير المحدود الذي يلزم علاقاتها الداخلية والخارجية يتطلبان نظرة عريضة ، يمكن أن تقوم فقط على المام واسع أصبح الآن فقط في متناول اليد ، وإن لم يكن قد استكمل بعد بأية حال . وفي نفس الوقت تتطلب دراسة الجغرافيا السياسية درجة عالية من الموضوعية وعدم التحيز ، إذا أردنا تجنب الاستنتاجات الكاذبة . وقصارى القول انها تتطلب موقف التفكير العلمى من جانب القائمين بها ، الذين يجب أن يزنوا الأدلة المعروضة بعناية ويتجنبوا التعميم الجزافى . فليس هناك بيئتان متشابهتان تمام التشابه ، ولا دولتان متماثلتان من كل الوجوه فى العالم . وليس هناك قوانين معروفة مضبوطة تحكم علاقات الشعوب وبيئاتها . اننا يمكن أن نلاحظ ميولا عامة معينة ، ولكن حتى قوة الحافز على اكتساب وسائل العيش ، تلك القوة التي لا ينكرها أحد ، يمكن اخضاعها لبواعث أخرى ، كما ظهر جليا من حركات المقاومة المتنوعة فى بلاد أوروبا المحتلة ابان الحرب الاخيرة

ويستتبع هذا ، اذن ، أن الجغرافيا السياسية لا يمكن أن تصير علما صميما . ومن الخطأ الزعم بأن مشاكلها قابلة للحل كمسائل العلوم البحتة . وبالرغم من ذلك يمكن للطالب أن يصل الى استنتاجات صحيحة اذا اتبع الاسلوب الموضوعى فى دراسته ، واذا كان رافعا فى اتباع خطط الملاحظة والتسجيل والتحليل التي تتميز بها الدراسات الجغرافية الحديثة . ان هذا مستوى عال نصبو اليه ، ولكن أى انحراف عن الموقف الموضوعى سيؤدى بكل تأكيد - تقريبا - الى الخطأ والاضطراب . ولم يكن هناك مفر من أن يقع فى هذا المنزلق أنصار « الجيوبوليتيكا » (الجغرافيا

(السياسية) في ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، قبل الحرب الثانية

ان الدراسة الموضوعية يجب أن تكون النور الذي يهتدى به الجغرافى السياسى . فليس هناك طريق سهل لحل مشكلات الدولة لا فى اطارها السياسى الداخلى ، ولا فى علاقاتها مع الدول الأخرى . والواقع أن تبيان هذه المشكلات كثيرا ما يكون مهمة شاقة وبخاصة لأن استعمال لفظ «مشكلات» يوحي بأن الحلول ممكنة . ويؤكد الاستاذ «ازكارانى» Azcarate بما له من معرفة دقيقة وخبرة شخصية بالشئون الدولية يؤكد أهمية هذه النقطة فيقول : « كأن مشكلة الأقليات (أو أمة مشكلة ذات طابع سياسى أو اجتماعى) قابلة للحل مثل مسائل الطبيعة والرياضة » (١) . فأساليب الحياة وطرق التفكير والتكيف وفق الظروف الطبيعية هى نتاج الاختبار والتجربة والخطأ ، ولا يمكن تقديرها بدقة الا اذا نظرنا اليها نظرة موضوعية بعيدة عن التحيز . كما أنه يجب الاعتراف بوجودها ، وان لم تكن بالضرورة دائمة أو غير متغيرة

ثم ان المجتمعات السياسية فى حاجة الى حق وضع نظمها الخاصة وتطبيقها ، على شريطة ألا تشكل تلك النظم خطرا على بقاء المجتمعات الأخرى . ويجب أن تسبق هذه الدرجة من التسامح أى مجهود يبذل لايجاد الترابط بين النظم السياسية المتنوعة والمتفاوتة فى العالم ، وهو شرط جوهرى كثيرا ما يغفل ، وأكثر من يغفله المؤمنون «بالجيوبوليتيكا» (الجغرافيا السياسية) التى بلغت ذروتها فى ألمانيا فيما بين الحربين العالميتين ، حين ارتكب الألمان خطأ جسيما هو اخضاع الوسيلة للغاية التى لم تكن سوى السيادة الألمانية . ذلك أن نظرتهم وكتاباتهم كانت كلها ذاتية تمثل تشويه أساليب الجغرافيا السياسية ونتاجها . ومما زاد الطين بلة أن أساتذة الجامعات الألمانية ، ورجال الابحاث فيها ، وقفوا كثيرا من وقتهم وجهدهم على مهمة الكشف عن أدلة تؤيد النظريات الألمانية الزائفة

(١) نقلا عن كتاب « عصبه الامم والاقليات القومية » للمؤلف ب . دى ازكارانى - نشر فى واشنطن سنة ١٩٤٥

والمأمول أن تكون هذه الخرافات التي لا أساس لها قد انمحت من الوجود . ولكن « الجيوبوليتيكا » (الجغرافيا السياسية) ، وهي تحاول اضعاف الطابع العلمى على النظريات الكاذبة أضرت بالتفكير الجغرافى السياسى ، وهو أمر يؤسف له أكثر ، لأن أول من درس الجغرافيا السياسية بين الكتاب العصريين على أسس علمية كان « راتزل » ^{Fatzle} الألماني الذى قال عنه الأستاذ « ديمانجيون » ^{Demangeon} (١) : « لقد كان « راتزل » أول من أدرك تعقيد حياة الدول ووظيفتها ، وأعطى لدراستها الطابع العلمى » . وهذا الجغرافى الفرنسى القذ لايساوره شك فى أهداف الجغرافيا السياسية اذ يقول :

« يجب أن نقرر أن الجغرافيا السياسية الألمانية تستنكر عن عمد كل روح علمية ، وأنها لم تحرز أى تقدم منذ أيام « راتزل » ، بل انحرفت وسلكت سبيل المشاحنات والبغضاء القومية . لقد كان هناك زمن كان فيه كل جغرافىي أوربا يصغون الى ما كان يجيء من ألمانيا على أنه صوت العلم نفسه . ولكن هذا الزمن قد انقضى اذا كان قد أظهر لنا أن الحق يتغير تبعا لتغير الأوطان ، وأن الجغرافيا السياسية أشبه بمؤامرة أو أداة من أدوات الحروب . فاذا أرادت أن توضع فى عداد العلوم ، فلقد حان الوقت لأن تعود الى الجغرافيا السياسية » (٢)

هذا الاستنكار الضار له ما يبرره . وقيمته فى أنه انذار لكل الجغرافيين السياسيين أن يسيروا بحذر فى دراستهم لعلاقات الدول

على أنه لم يتضح بعد مقدار أثر أبحاث هوشوفر ^{Haushofer} (٣) وكتاباتاته هو وزملائه على الجهود الألمانية الحديثة فى سبيل اقامة نظام

(١) نقلا من « الجغرافيا السياسية » تاريخ الجغرافيا ، المجلد الحادى والأربعين ص ٢٣ - الصادر سنة ١٩٣٢ - تأليف ا . ديمانجيون

(٢) ص ٣١ من كتاب « الجغرافية السياسية » لنفس المؤلف

(٣) انظر كتاب « الاستراتيجية الألمانية لغزو العالم » مؤلفه د . هويتليزى ^{Whittlesey} وصدر بنيويورك سنة ١٩٤٢ للاطلاع على قائمة بالكتب الألمانية عن « الجيوبوليتيكا » . أممن لا يستطيع قراءة اللغة الألمانية فيجد فى هذا الكتاب مجموعة قيمة من العبارات المقتبسة والترجمة من كتابات هوشوفر وزملائه

عالمى جديد . ولكن مما لاشك فيه انه كانت هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا السياسية والتفكير والتخطيط السياسيين فى المانيا قبل الحرب . فكثير مما كتب ونشر يشمل معلومات واقعية كافية ، توضحها فى كثير من الأحيان خرائط ورسوم مدهشة ، تترك فى نفس القارىء انطبعا بصحتها وصوابها ، وهو أمر غير صحيح فى كثير من الأحيان . غير أنه يبدو أن الخطأ الأساسى الذى تقوم عليه نظرية الجغرافيا السياسية مبعثه سوء فهم عامل الزمن . فجميع الدول وكذلك النظام العالمى السياسى كله نتيجة التطور التاريخى ، وجميعها تمثل ، الى حد متفاوت ، تراثا من الماضى ، كما أنها متصلة فى ذلك الماضى الى حد ما

ولا ينبغى أن يوحى هذا بأنه تجب المبالغة فى التنويه بالمنجزات الماضية . فكثيرا ما « يعيش الناس فى التاريخ الماضى وذاكراته أكثر مما يجب ، ولا سيما فى الدول الاوربية » ، فتؤدى محاولاتهم لاهياء عظمة الماضى ومجده الى الفشل الذريع ، وما حدث فى ايطاليا فى الزمن الحديث خير شاهد على ذلك ..

علاوة على ذلك فإن العيش على ذكريات الماضى يؤدى الى جمود فى النظرة الى الحياة ، ويشجع على عدم الرغبة فى تغيير أشكال الدول وحدودها . وتكون النتيجة احتمال حدوث الاحتكاك والمصادمات . غير أننا بادراك وتقدير صفة الدوام فى نمو الوحدات السياسية فى أى شكل كانت يمكننا أن نفهم أن أى نظام جديد يجب أن يطعم فى أصل كائن فعلا . ذلك أنه لا يمكن أن نخلق نظاما جديدة دفعة واحدة ، لأن أية محاولة لفرض نظام جديد ، بغض النظر عن الظروف الماضية والحاضرة ، يكون معناها سوء تأويل للأحداث التاريخية ، وعجز عن فهم الأنماط والعلاقات السياسية . فالألمان لم يخطئوا فقط فى تقدير الوقت لمحاولة غزو العالم ، بل أيضا أساءوا تقدير قوى التماسك والمقاومة التى تغلبت عليهم . فان نظرتهم الذاتية التى كانت أقوى ، ولكن أشد عمى من أنانية موسولينى ، حالت بينهم وبين تنمية نظرة توازن بين ظروفهم الخاصة

وظروف الدول الأخرى . ويبدو أنه كانت تنقصهم القدرة على تقدير الأوضاع من حيث الزمان والمكان

ان دراسة تطور الأشكال القائمة للدول وعلاقاتها بعضها مع بعض تقع في دائرة الجغرافيا التاريخية . أما دراسة الجغرافيا السياسية فتختص مبدئيا بالظروف الحالية ، ولكن بالنظر الى أهمية الأحداث الماضية في تكيف ما هو كائن اليوم ، لا مفر من أن يكون هناك تداخل في ميداني البحث . فلا يمكن والحالة هذه القيام بتحليل العلاقات الداخلية والخارجية للدول تحليلا مرضيا دون الإلمام بالأحوال السابقة عليها . ولا يمكن وضع حد فاصل بين الجغرافيا التاريخية والجغرافيا السياسية . فبينما تتناول الجغرافيا التاريخية دراسة العلاقات بين الشعوب والبيئات في مراحلها الماضية المختلفة ، تختص الجغرافيا السياسية غالبا بدراسة الأحوال الحاضرة التي يمكن اعتبارها مرحلة من مراحل التطور الديناميكي للدول . وهدف الجغرافيا السياسية الرئيسى هو تحليل العلاقات بين الدول وتكيفها الداخلى وفق ظروف بيئاتها . فهى لاتتضمن بوضع سياسة الدولة أو السياسات بين الدول المختلفة ولا بالتحكم فيها ، ولكن النتائج التى تصل اليها عن طريق الدراسات الجغرافية السياسية اذا ضمت الى نتائج البحث فى الميادين الأخرى لا يستطيع أن يتجاهلها رجال السياسة . وبينما ترمى الجغرافيا السياسية الى زيادة تفهم القوى والنظم السياسية بإسهامها ، بطريقتها الخاصة بها من وجهة نظرها المحددة ، فانها لاتحاول أن تخلط بين الوسيلة والغاية تحت ستار الشعارات أو الأساطير التى لا تركز على أساس ، أو ان ارتكبت فعلى أساس واه